

## العقود: مفومها واقسامها في الشريعة الاسلامية

## Concept and Kinds of Contracts in Islamic Perspective

د. نسيم محمود\*

د. عبد العليم\*\*

## Abstract

Contract is a basic need of human life and every person depends on others to fulfill his needs. This research paper is a detailed discussion on concept of contracts and its kinds in Islamic perspective. Different definitions of the contract have been discussed and elaborated with some illustrations. Major portion of the discussion is related to the kinds of contracts from different aspects. Ten main divisions of the contracts have been discussed in detail. These divisions are: legal and illegal contracts, valid and invalid contracts, obligatory and optional contracts, pecuniary and non pecuniary contracts, possessive and non possessive contracts, contracts in force and suspended contracts, compensatory and donation contracts, guaranteed and non guaranteed contracts, original and subsidiary contracts and lastly the immediate and continuous contracts. All these categories of the contracts have further different kinds which have been discussed in detail so that the reader may understand the nature of his daily contracts, its consequences and Sharia order related to all these kinds. This research will also be proved beneficial for the society and for the researchers also to continue their further research.

**Keywords:** Contract, Shariah, Legal, Binding, Pecuniary, Guaranteed, Original, Immediate

ان العقود من ضرورة الانسان اليومية ويسع هذه الضرورة من الحية الى المدن ومن المدن الى الدولت العالمية. ان معاملة العقود جارية من من بدء حضارة الانسانية لأن كل انسان محتاج الى الآخر في حياته ولا بد له من رجوع الاخرين لقضاء حاجاته. ففهم معنى العقود اقسامها ضروري لاداء الفرائض ولمراعاة الحقوق لان على كل انسان فرض بنسبة الآخر وله حقوق على الآخر فاداء الفرائض ومراعاة الحقوق من مقاصد الشريعة الاسلامية.

\* استاذ المساعد، كلية علامة اقبال الحكومية للتعليم العالي، سيالكوت

\*\* استاذ المشارك، كلية جناح اسلامية الحكومية، سيالكوت

فهذا البحث العلمی مشتمل على مبحثین-المبحث الاول في تعريف العقود والمبحث الثاني في تقسيمات العقود وتفصيل هذين المبحثين بما يلي:

### المبحث الاول في تعريف العقود

لابد من بحث على كلمة العقود من جهة اللغوية والاصطلاحية فحينما ينظر على هذه الكلمة من جهة اللغوية فهذه الكلمة جمع عقد والعقد في اللغة نقيض الحل ويطلق على معاني كثيرة منها: الربط والشد والضمان والعهد فيقال: عقدت الحبل والبيع والعهد فانعقده<sup>1</sup> ويطلق أيضاً على الجمع بين أطراف الشيء يقال: عقدت الحبل فهو معقود<sup>2</sup> وعقدت البيع ونحوه وعقدت اليمين بالتشديد وتوكيد، وعقدة النكاح وغيرها: إحكامه وإبرامه ومنه قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ<sup>3</sup> وقوله تعالى: وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ<sup>4</sup> أى أحكامه<sup>5</sup> فحسب هذا التعريف للعقد يربط ويتفق الفريقان على الزامية التعاقد والتعلق بينهما فالعقد يكون ذريعة للارتباط والتعاون للمجتمع والاتفاق على قضاء الحاجات بين افراده بانواعها المختلفة فيلزم على البائع حوالة السلعة ويلزم على المشتري اداء ثمنها فهذه هي انواع الحاجات بين افراد المجتمع-

أما في اصطلاح الشرع للعقد معنيان المعنى الأول: معنى عام والمعنى الثاني: معنى خاص.

أما المعنى العام فهو يتناول جميع الإلتزامات الشرعية، سواء أكانت نتيجة اتفاق بين الطرفين كالبيع والإجارة ونحوهما، أم كانت نتيجة ارادة شخص واحد أراد أن يلزم نفسه لإلتزام شرعى خاص، كاليمين والوقف والطلاق والنذرو الإعتاق<sup>6</sup> ففى هذه العقود كلها يتولد الالزامية لشخص آخر الذى هو فريق العقد او لنفس الشخص الذى يلزم عليه حقا للآخر-

أما المعنى الخاص فهو ما كان نتيجة اتفاق بين طرفين. وهذا المعنى هو الأكثر تداولاً وإستعمالاً حتى كاد ينفرد بالإصطلاح ولذا اذا أطلقت كلمة العقد تبادر الى الذهن المعنى الخاص، أما المعنى العام فلا تدل عليه كلمة العقد إلا بتنبه يدل على التعميم.<sup>7</sup> كالحال فى جميع المعهديات والعقود فى المجتمع البشرى فى اى حضارة وفى اى مكان-

### تعريفات العقد بمعناه الخاص

ولقد عرف الفقهاء العقد بمعنى الخاص بعدة تعريفاتٍ، منها ما يلي:

العقد هو مجموع الايجاب والقبول: قد عرف الامام ابن الهمام العقد بأنه هو "مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر، أو كلام الواحد القائم مقامها"<sup>8</sup>  
 فحسب هذا التعريف إن العقد مشتمل على ايجاب الواحد وقبول الآخر أو كلام رجل يعبر ارادة رجلين الشريكين في العقد للزامية الحقوق والفرائض على شريكي العقد ومما مسؤولان حسب الالتزام عند الشرع والقانون اذا ارتفت القضية الى المحكمة.  
ارتباط الايجاب بالقبول على وجه الاثر: قد اصدر قدرى باشا فكره في تعريف العقد  
 بأنه هو "ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجهٍ يثبت أثره في المعقود عليه"<sup>9</sup>

يوضح هذا التعريف أن الإيجاب لا بد أن يرتبط بالقبول في المجلس الذي يظهر فيه الإيجاب أو على الفور حسب اختلاف الفقهاء ولا بد أن ينتقل الشيء المعقود عليه من البائع الى المشتري وإذ لا أقر للإيجاب والقبول لا يسمى هذا الإيجاب والقبول عقداً في اصطلاح الفقهاء لأن لا بد أن يكون لهما أثر المتعلق بالمال الذي يصدر له الإيجاب والقبول.

الربط بين كلامين: قد صرح الامام ابو زهرة بان العقد هو "ربط بين كلامين ينشأ عنه حكم شرعى بالالتزام لأحد الطرفين أو لكليهما"<sup>10</sup>

فيهذا التعريف يظهر أن العقد الشرعى هو ربط كلامى المتكلمين للبيع والشراء وهذا الكلام يوجب على الموجب رد شيء أو الثمن أيما كان في الإيجاب وعلى المقبل أن يرد بدل المعقود عليه اذا كان الكلام يتعلق بمعاملة البيع أما اذا لم يكن هكذا كاليمين والوقف فعلى المتكلم أن يعمل حسب كلامه.

الربط بين الكلامين والاثار الشرعية: عرف الاستاذ على خفيف العقد بأنه هو "الربط بين

كلامين أو ما يقوم مقامها، صادرين من شخصين على وجهٍ يترتب عليه أثره الشرعى"<sup>11</sup>  
 يبين هذا التعريف بأنه لا بد أن يكون كلام المقبل في العقد الشرعى متصلاً ومرتبباً بكلام الموجب والمقبل والموجب هما رجلان مختلفان ويترتب على كلامهما اثر شرعى وهو لزوم انتقال المال ببذله من الأول الى الآخر.

الزامية المتعاقدين: اصدر على حيد فكره بنسبة التعريف للعقد بأنه هو: "الزام

المتعاقدين وتعاهدهما أمراً، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول"<sup>12</sup>  
 يتضح من هذا التعريف أن المتعاقدين يتعاقدان على أمرٍ من أمور البيع أو التجارة وهذا التعاقد هو نتيجة الإيجاب من الأول والقبول من الآخر ويثبت الزامية التعاقد لكليهما.

**تعلق کلام المتعاقدين لظہار الاثر في المحل:** قد صرح الكفوى في مفهوم العقد بانه هو "تعلق کلام أحد العاقدين بالآخر شرعاً على وجه يظهر أثره في المحل"<sup>13</sup>

فمفهوم هذا التعريف هو أن العقد هو تعلق العاقدين بكليهما على اعتبار بأن كل واحدٍ منهما يلتزم عليه ايفاء عهده في العقد بنسبةٍ للآخر لأداء المال أو لأداء بدله بصورة القيمة أو بصورة المال وهذا هو أثر هذا التعاقد في المحل.

**توافق ارادتين لاثر قانوني:** فحسب هذا التعريف ان العقد "هو توافق ارادتين على إحداث أثر قانوني ، سواءً كان هذا الأثر هو انشاء إلزام أو نقله، أو تعديله، أو إنهائه"<sup>14</sup> فحسب هذا التعريف أن العقد القانوني هو التوافق بين إرادتي رجلين للإلتزام أو النقل أو التعديل أو إنهاءٍ للأثر القانوني الذي هو نتيجة الإتفاق بين الرجلين سواءً كان شرعياً أو غير شرعي.

فبعد النظر على هذه التعريفات للعقد يظهر بأن الفارق بين تعريفي الفقهي والقانوني هو أن التعريف الفقهي يؤكد على الإرتباط الذي يعتد الشارع به وليس مجرد اتفاق الإرادتين اذ قد يحصل اتفاق بين ارادتين على شيءٍ يحرمه الشارع، وبذلك يكون تعريف العقد عند القانونيين غير مانعٍ من دخول العقد الباطل فيه.<sup>15</sup>

وهذا مالا ينبغي الوقوف عنده، اذ لا بد أن يكون التصرف جامعاً، مانعاً، فبهذا عرف الفقهاء العقد، فالعقد الذي اعتبرها الإسلام هو العقد المشروع الذي يحتوى النظام العام الذي وضع ليعمل عليه الناس، وما على الأفراد الا التقيد التام بأحكام الشرع الذي نظم لهم العقود.<sup>16</sup>

وفي تعريف العقد قد مرّ قول الفقهاء: إرادة منفرد، و ارادتين، وهذا يعنى: أن الإرادة الواحدة قد تستقل بإنشاء التزام وعقد لا يقتصر هذا على النية فقط، بل قد يكون هذا الإلتزام مالياً، ومن أمثاله الإلتزام بإرادة واحدة في الفقه الإسلامى الواقف، والإبراء، والوصية، واليمين والكفالة. والأصل في العقود أن يكون العاقد متعدداً وبهذا يتم الإلتزامية من جهة الحقوق والفرائض- فبالاختصار تنشأ الحقوق والفرائض بالعقود ويجب الإلتزام على فريضة العقد اذا حصل توافق الايجاب والقبول بينهما من جهة الاثر الشرعى والقانونى-

## المبحث الثاني: أقسام العقد

قسم الفقهاء العقود باعتبارات مختلفة ففى هذا المبحث بينت عشرة تقسيمات للعقود وتفصيلها بما يلي:

## التقسيم الأول: العقود المشروعة وغير المشروعة

تنقسم العقود باعتبار مشروعية العقد وعدمها إلى نوعين وهما عقود مشروعة وغير مشروعة.

1. عقود مشروعة: وهي التي أجازها الشرع وأذن بها كبيع المال المتقوم والرهن والهبة وغيرها.<sup>17</sup>
2. عقود غير مشروعة: وهي التي منعها الشرع ونهى عنها كبيع الأجنة في بطون أمهاتها وبيع الملاقح والمضامين<sup>18</sup> مما كان معروفاً في الجاهلية فمنعه الشريعة الإسلامية، وكذا عقد التبرع من مال القاصر، والعقد على ما ينافي الآداب العامة من الفواحش، أو على ما يخالف النظام العام، كالإستئجار على إرتكاب جريمة ونكاح المتعة، كل ذلك عقود ممنوعة غير مشروعة. ونتيجة عدم مشروعية العقد أن يعتبر باطلاً غير منعقد لفقدان إحدى شرائط الإنعقاد.<sup>19</sup> فإذا كان العقد باطلا فلا يترتب عليه اثر قانوني ولذا لا يظهر الالتزامية على أي فريق من فريقى العقد.

## التقسيم الثاني: العقود باعتبار الصحة وعدمها

تنقسم العقود بنسبة الصحة وعدمها إلى نوعين يعنى العقود الصحيحة وغير الصحيحة.

1. العقود الصحيحة: وهي ما توافرت فيها جميع شرائطها الشرعية العامة والخاصة في أصلها وفي نواحيها الفرعية، فيترتب عليها أثر المقصود منها. كبيع العاقل البالغ المال المتقوم الموجود القابل للتسليم بإيجاب وقبول يعتبر الشرع اهليتهما للعقد والمبيع قابلاً لانعقاد العقد. فينتقل ملكية المبيع الى المشتري ملكية الثمن الى البائع. وكعقد الإجارة للإنتفاع بعين موجود يعتبر الشرع انتفاعه جائزاً فيترتب عليها أثرها المقصود منها من نقل الإنتفاع إلى المستاجر والأجرة إلى المؤجر.<sup>20</sup>
  2. العقود غير الصحيحة: وهي ما لا يعتبرها الشرع ولا يترتب عليها مقصوده، أو هي ما لا يكون مشروعاً أصلاً ووصفاً، أو يكون مشروعاً أصلاً لكن لا يكون مشروعاً وصفاً. كعقد المجنون والصبي غير المميز أو العقد على الميتة والدم وكل ما لا يعتبر مالاً وكالعقد في حالة الإكراه والعقد على محل مجهول في عقود المعاوضة.<sup>21</sup>
- وقد قسم الحنفية العقد غير الصحيح إلى عقد باطل وعقد فاسد وتفصيلهما ما يلي:

**العقد الباطل:** وهو ما لم يشرع بأصله ولا وصفه وذلك إذا وقع خلل في أصل العقد بأن تخلف ركن من أركانه أو شرط من شروط انعقاده كان العقد باطلاً ولا وجود له ، ولا يترتب عليه أي أثر ديني، لأنه لا وجود للتصرف إلا من الأهل في المحل، ويكون العقد فائت المعنى من كل وجه مع وجود الصورة فحسب، إما لانعدام محل التصرف كبيع الميتة والدم أو لانعدام أهلية المتصرف كالبيع الصادر من المجنون والصبي الذي لا يعقل.<sup>22</sup>

فهذا العقد لا يجوز اصلاً وان رضى فريقى العقد فلا اعتبار للتراضى بين الفريقين في مثل هذا العقد لأن الحرام لا يجوز بالتراضى فلا بد اجازة شرعية لجواز العقد وترتب اثره.

**العقد الفاسد:** وهو إذا أصل العقد سالمًا من الخلل وحصل الخلل في الوصف بأن اشتمل العقد على شرط فاسد، أو ربوا، كالعقد بثمن مجهول، أو إلى أجل مجهول، وكالعقد المكره، فإن العقد يكون فاسداً لا باطلاً، وترتب عليه بعض الأثار دون البعض.<sup>23</sup>

ان سلم هذا العقد من الخلل في الوصف يصير العقد صحيحاً ويترتب الالتزامية بين الفريقين ويجب العمل حسب مواصفات العقد ويكون المخالف ضامناً وغريماً ان وقع حرجاً لخرق العقد ويحكم لتعويض الخسارة للطرف المتضرر.

### التقسيم الثالث: العقود باعتبار اللزوم وعدمه

**العقد اللزوم هو:** "ما لا يكون لأحد العاقدين فيه حق الفسخ دون رضا الآخر ومقابله: العقد غير اللزوم أو الجائز: وهو ما يكون لأحد العاقدين فيه حق الفسخ"<sup>24</sup>

ففى هذا العقد اذا اتفق الفريقان على شروط سواء كانت الشروط متعلقة بالمبيع او ثمن المبيع او باى شئى آخر يلزم على الفريقين وفاء هذه الشروط وان لم يف فريق لزم عليه تخفيف الخسارة الا ان يرضى الطرف الخاسر ويمضى العقد على اية صفة كانت فيتم العقد برضائه والا فيرد ولا اثر لمخالفة الخاسر ان يرد.

و ينقسم العقد باعتبار اللزوم وعدمه إلى أنواع مختلفة كما عند الفقهاء. فقال الامام السيوطي: العقود الواقعة بين اثنين على أقسام:

**الأول:** لازم من الطرفين قطعاً، كالبيع والصرف والسلم والتولية والتشريك، وصلاح المعاوضة والحوالة والإجارة والمساقاة والهبة للأجنبي بعد القبض والصداق وعوض الخلع.

**الثاني:** جائز من الطرفين قطعاً، كالشركة والوكالة والقراض والوصية والعارية والوديعة والقرض والجعالة والقضاء والوصايا وسائر الولايات غير الإمامة.

الثالث: مافيه خلاف والأصح أنه يلزم كالمسابقة والمناضلة بناء على أنهما كالإجارة ومقابله يقول: إنهما كالجعالة والنكاح يلزم من المرأة على حتما ومن الزوج على الأصح، كالبيع وقيل: جائز منه لأنه يقدر الطلاق.

الرابع: ماهو جائز ويؤل إلى اللزوم وهو الهبة والرهن قبل القبض والوصية قبل الموت.  
الخامس: لازم من طرف وجائز من الآخر كالرهن بعد القبض والضمان والكفالة وعقد الأمان والامامة العظمى.<sup>25</sup>

فهذا الاقسام الخمسة يترتب اثرها على الفريقين فالقسم الاول يلزم على فرقي العقد العمل حسب شروط العقد فان خرق وانحرف طرف عن الشروط يكون ضامنا للضرر لان من تسبب في الخسارة يعوضها فيلزم عليه التعويض اما القسم الثاني فجائز لا يجب بل على الفريقين ان يقبلا تصرف الآخر ويوثقاه فان قبول الحيابة يلزم اثره. اما العقد الثالث ففيه رايان الزمه فريق واجازه فريق فيرتب اثره حسب آراء الفقهاء من اختار راي اللزوم عليه الوفاء على كل حال ومن اختار الاجابة فله الخيار ان شاء يمضى وان شاء يترك واما القسم الرابع فجائز ولكن يلزم بعد تغيير بعض الاحوال كما صرح بالامثلة ضمن تعريف هذا العقد. اما القسم الخامس فيلزم على فريق ويجوز لفريق آخر فاذا قبل الفريق الثاني يلزم وفاؤه فاذا خرج من العقد برئ عن المسؤولية فليس عليه شيء من الضمان ان وقع الضرر لفريق آخر.

وقال الزركشي: ان القسمة في الحقيقة ثلاثية: لازم من الطرفين، جائز منهما ولازم من أحدهما جائز من الآخر، وأما الرابع وهو الذي تقتضيه القسمة العقلية وهو ماليس لازماً ولاجائزاً فعقيم لا يتصور إذ العاقد اما أن يملك فسخ العقد مطلقاً (أولاً) فالاول الجائز والثاني اللازم، ولهذا شرع فيه الخيار والإقالة دون الأول.<sup>26</sup>

فحسب هذا الراي ان العقود مقتصرة على ثلاثة اقسام حسب هذه القسمة فهي العقد اللازم على الفريقين فلا ينحرف فريق من شروط العقد فان انحرف يتضمن اما القسم الثاني فلا الزامية لفريق بل كل واحد مختار ان شاء قبل واستمر وان رد وانحرف واما القسم الثالث فيلزم على فريق ويجوز لأخر فلا الزامية للأخر بل هو مختار ان شاء دخل العقد وان شاء رد وضمن الزركشي القسم الرابع والخامس كما صرح السيوطي في القسم الثالث فحكهما حكم القسم الثالث فلا زيادة فيه على راي الامام الزركشي<sup>27</sup>.

## التقسيم الرابع: العقود المالية وغير المالية

تنقسم العقود في هذه القسمة إلى أربعة أنواع وهي العقود المالية والعقود غير المالية والعقود المالية من جانب وغير المالية من جانب آخر والعقود المالية عند بعض العلماء وغير المالية عند الآخرين فتفصيل هذه الأنواع الأربعة ما يلي كما صرح بها السيوطي والزرکشي وابن نجيم وغيرهم من العلماء<sup>27</sup> :

1. **العقود المالية:** إن العقود إذا وقعت على عين معين من الأعيان تسمى عقوداً مالياً سوا أكانت نقلت ملكيتها بعوض كالبيع بجميع أنواعها من الصرف والسلم والمقايضة وغيرها أم بغير عوض كعقد الهبة والقرض والوصية بالأعيان ونحوها أو بعمل فيها كعقد المزارعة والمضاربة والمساقاة ونحوها.
2. **العقود غير المالية:** وهي إذا انعقدت على عمل معين دون مقابل كالوكالة والكفالة والوصية وغيرها فهي عقود غير مالية من الطرفين.
3. **عقود مالية من جانب وغير مالية من آخر:** وهي العقود التي مالية من جانب وغير مالية من جانب آخر كعقد النكاح والخلع والصلح عن الدم وعقد الجزية ونحوها.
4. **عقود مالية عند بعض العلماء وغير المالية عند غيرهم:** فهي العقود التي يعدها بعض العلماء من العقود المالية أما بعض الآخرين فيعدونها من عقود غير المالية كالإجارة والإعارة ونحوها. فالجمهور يعتبرها من العقود المالية لأن المنافع أموال عندهم أو في حكم الأموال أما الحنفية لاتعتبر المنافع عندهم أموال- فاصل الخلاف هنا هو تعبير المنافع من المال أم لا- فمن عبرها من الأموال اعتبر هذه العقود من العقود المالية ومن لم يعتبر المنافع أموال لم يعتبر هذه العقود من العقود المالية بل اعتبرها من العقود غير المالية.

## التقسيم الخامس: العقود التي يشترط فيها القبض والتي لا يشترط فيها

- قسم الفقهاء العقود باعتبار اشتراط القبض فيها أو عدمه إلى نوعين وهما العقود التي لا يشترط فيها القبض والعقود التي يشترط فيها القبض وتفصيلهما بما يلي :
1. **عقود لا يشترط فيها القبض:** فهي العقود التي لا يشترط فيها قبض المعقود عليه حين العقد في الجملة لأن أكثر التجار يعقدون بهذا النوع من العقد فمن هذا النوع عقد البيع المطلق.



2. عقود يشترط فيها القبض: ان من بعض العقود التي لا يتم الا بقبض المعقود عليه فيعتبر القبض شرط لهذه العقود فلذا يسمى بعقود المشروط بالقبض كالرهن فقد اشترط جمهور الفقهاء في لزوم القبض, فيبطل عقد الرهن برجوع الراهن عن الرهن بالقول أو بتصرف يزيل الملك.<sup>28</sup> وكالهبة عند الحنفية والشافعية.<sup>29</sup> فهذه العقود تنحصر على شرط القبض اوعدمها ان وجد الشرط تسمى العقود مشترطة بالقبض الا فغيرمشرطة بالقبض فحسب-

### التقسيم السادس: العقود النافذة والعقود الموقوفة

قسم الفقهاء العقود نظرا إلى النفاذ وعدمه إلى نوعين يعنى العقود النافذة والعقود الموقوفة:

1. العقود النافذة: وهي العقود الصحيحة التي لا يتعلق بها حق الغير ويفيد الحكم في الحال أو هي العقود التي يصدر ممن له أهلية التصرف و ولايته, سواء أكانت الولاية أصلية كمن يعقد العقد لنفسه أم نيابة كعقد الوصي أو الولي لمن تحت ولايتهما أو عقد الوكيل لموكله وهذه العقود لا يحتاج في ظهور آثارها إلى إجازة الغير.<sup>30</sup> فهذه تنفذ على الفور بعد وفور شروطها ولا تقف على امر آخر ولذا تترتب عليها الآثار والشرط المهم في هذه العقود وهو وجود صلاحية العقد في اطراف العقد وجواز العقد شرعا وقانونا-
2. العقود الموقوفة: وهي العقود التي يصدر ممن له أهلية التصرف دون الولاية كمن يبيع مال غيره بغير إذنه أو هو عقد يتعلق به حق الغير, كعقد الفضولي والصبي المميز فهي موقوفة على إذن المالك والولي.<sup>31</sup> يعتبر الوقوف في هذه العقود لعدم وفور صلاحية العقد او عدم صلاحية التصرف في ملك الغير فاذا توفرت الشروط صحت العقود وتنعقد مثل اصبح غيرالبالغ بالغا او المجنون صحيحا او اجاز المالك بيع المبيع الذى انعقدالعقد عليها بدون اذن المالك فتصح العقود الموقوفة في هذه الاحوال وتصبح عقودا نافذة غير موقوفة-

### التقسيم السابع: عقود المعاوضة وعقود التبرع

تنقسم العقود من وجه المعاوضة وعدمها إلى عقود المعاوضة وعقود التبرع وهي:

1. عقود المعاوضة: وهي التي مرادها وغايتها المبادلة بين المتعاقدين إما مبادلة مال بمال مثل البيع والصلح على مال أو مبادلة مال بمنفعة مثل الإجارة والإستصناع والمزارعة أو مبادلة منفعة بمنفعة كعقد في دار بممر في دار آخر.<sup>32</sup> فتوجد المعاوضة في هذه العقود كلها لأن البيع ينعقد بمعاوضة مالية كحال البيوع التجارية السوقية تكون المعاوضة فيها معاوضة مالية وكالإجارة والإستصناع والمبادلة تكون فيها مبادلة مال بمنفعة ومبادلة ممر بممر آخر تكون فيه معاوضة منفعة بمنفعة ولذا تسمى هذه العقود عقود المعاوضة.
2. عقود التبرعات: غايتها والمراد منها المساعدة والمنحة من أحد المتعاقدين للآخر، والتبرع فيها إما مطلقاً كالصدقة والهبة بغير عوض وإما تبرع في الإبتداء دون الإنتهاء كالقرض.<sup>33</sup> فمقصود عقود التبرع هو الانتصار في المجتمع لأن اغنياء المجتمع يساعدون الفقراء والمحرومين لقضاء حاجاتهم ولذا تسمى التبرع كهيئة الصدقات والهبات فيها التبرع كله لا عوض ولا مطالبة فيها من صاحب المال اما الديون فهي تبرع في ابتدائها فلا يستمر التبرع في الديون لأن الدائن يستحق المطالبة في هذه العقود فهي عقود التبرع ولا من عقود المعاوضة لأن ليس فيها اي شئ من المعاوضة.

### التقسيم الثامن: العقود باعتبار الضمان وعدمه

- تنقسم العقود باعتبار الضمان وعدمه إلى ثلاثة أقسام وهي عقود ضمان وعقود أمانة وعقود مزدوجة الأثر فتصيلها كالتالي:
1. عقود ضمان: وهي التي يعتبر المال المنتقل، بناء على تنفيذها من يد إلى يد مضموناً على الطرف القابض له فمهما يصيبه من تلف فما دونه ولو بأفة سماوية يكون على مسؤوليته وحسابه كالبيع والقرض والصلح مال بمال.<sup>34</sup> فان اتلف المال اولحق الضرر به باى صورة كان الضامن مسؤول عن تعويض الضرر كما اتضح القضية بالامثلة المذكورة في تعريف هذا العقد وايضاحه سواء اصاب الضرر بتعدى الضامن او طرف العقد او بدون تعديه.
  2. عقود أمانة: وهي التي يكون المال المقبوض في تنفيذها أمانة في يد قابضه لحساب صاحبه، فلا يكون القابض مسؤولاً عما يصيبه من تلف فما دون إلا إذا تعدى عليه أو قصر في حفظه كالإيداع، والإجارة والشركة بأنواعها والوكالة.<sup>35</sup>

فمقصود عقد امانة هو اخذ مال الغير امانة لا يبيعا ولا اجارة ولادينا فاذا اتت آفة سماويه فهلك المال ومورب اوسرق فلا يضمن الامين قيمته او بدله لانه لم ياخذ المال لمنفعة مالية ولا تجارية بل حتى صاحب المال واعانه لحفظ ماله ولم يرتكب اى اعتداء على المال فضييع دون عمله ودخله فلا ضمان عليه وان ثبت اعتداءه او غفلته في حفظ المال فعيه الضمان ان اتلف المال اولحق به الضرر الا فلا ضمان عليه.

3. عقود مزدوجة الأثر: فتنشئ الضمان من وجه والأمانة من وجه. وهذه العقود هي الإجارة، والرهن، والصلح عن مال بمنفعة.<sup>36</sup> فالإجارة يعتبر فيها المال المأجور أمانة في يد المستأجر، لكن منافعه المعقود على استيفائها مضمونة على المستأجر بمجرد تمكنه من استيفائها. فلو ترك المأجور دون أن ينتفع به حتى مضت مدة الإجارة يكون ما فات من المنافع فائتاً على حسابه، وتلزمه الأجرة التي هي قيمة تلك المنافع، والصلح عن مال بمنفعة يعتبر في حكم الإجارة.<sup>37</sup>

ففي عقد الاجارة لم ينتفع المستاجر بالمأجور لا يستحق العفو عن اداء الاجرة مطلقا بسبب انه لم ينتفع لان العقد نفسه اعطاه حق الاستفادة ولكنه لم يستفد منه بغفلته اوباي سبب آخر فمجرد العقد ولدائره والزم على المستاجر اداء الاجرة.

### التقسيم التاسع : العقود من حيث الأصلية والتبعية

تنقسم العقود باعتبار الأصلية والتبعية إلى عقود اصلية وعقود تبعية :

1. عقود أصلية: وهي كل عقد يكون مستقلاً في وجوده غير مرتبط بأمر آخر على سبيل التبعية له في الوجود والزوال وذلك كالبيع والإجارة والإيداع والإعارة فكل عقد من هذه العقود اصلية وليس باتباعة لعقد آخر.

2. عقود تبعية: وهي ما كان العقد تابعاً ومرتبباً في وجوده وزواله بعقد آخر، وذلك كالرهن والكفالة، فالرهن والكفالة كلاهما توثيق لغيرهما، فلا ينعقدان ابتداء إذا لم يكن هناك عقد آخر يقومان عليه، ويسقطان بسقوطه، بفسخ أو ابراء من الدين ونحو ذلك.<sup>38</sup>

فهذه العقود ليست باصلية بل تبعية لان وجودها تابع لعقد آخر اذا وجدت ذلك العقد وجد وان لم يوجد ذلك العقد لا توجد مثل هذه العقود فلذا سميت عقود تابعة لا اصلية.

## التقسيم العاشر: العقود من حيث الفورية والإستمرارية

تنقسم العقود من حيث الفور والاستمرار او التراخي إلى قسمين وهما عقود فورية وعقود مستمرة او متراخية وتفصيل هذه العقود بما يلي:

1. عقود فورية: وهي العقود التي لا تحتاج تنفيذها إلى زمن ممتد يشغله باستمرار، بل يمكن أن تنتهي العلاقة بين العاقدين فوراً. وذلك باستيفاء كل عاقد ما يستحقه كالبيع والصلح والهبة. فمثلاً تنتهي العلاقة بين العاقدين بأن يسلم البائع السلعة للمشتري فوراً ويسلم المشتري الثمن للبائع فوراً.
  2. عقود مستمرة أو متراخية: وهي التي بحسب موضوعها يستغرق تنفيذها مدة ممتدة من الزمن بحيث يكون الزمن عنصراً أساسياً في تنفيذها، كالإجارة والإعارة وشركة العقد والوكالة وعقد التوريد وعقد المقاولة.<sup>39</sup>
- فالعقود الفورية تنتهي بعد الاستيفاء على الفور وينتهي التعلق بين العاقدين كما يحدث في الدكانين ومراكز التجارية بان الناس يشترون السلع ويبيعون ويؤدون الثمن ويحولون المبيع اما العقود المستمرة فيستمر التعاقد بين الفريقين طول مدة العقد فمثلا واحد يستاجر البيت لمدة ثلاث سنوات فلا يجوز لصاحب البيت ان يخرج المستاجر من بيته المملوك قبل نهاية السنة الثالثة لان هذه هي المدة المعقودة في هذا العقد الاجارة.

## نتائج البحث

ان العقود مهمة للحياة البشرى ولاى منطقة ومجتمع الانساني- اهم نتائج البحث بمايلي:

- ان العقد في اللغة هو الربط والشد والضممان والعهد-
- للعقد عدة تعريفات في الاصطلاح والنكة المشتركة في هذه التعريفات هو ارتباط الايجاب والقبول الصادر من اطراف العقد على وجه يثبت اثره في المعقود عليه ويلزم هذا الاثر على كل فريق في العقد-
- ان للعقد عشرة تقسيمات وفي كل قسم انواع شتى للعقد كما صرح في البحث-
- يلزم رعاية شروط العقد على كل فريق العقد لكون العقد عقدا شرعيا وان لم يراع اى فريق العقد يلزم عليه الضمان للضرر اللاحق بعدم رعايته او مخالفته-

- ان كانت العقود مالية او منتفعة فللمشترى الاستفادة من العقود اعتبارا لاثر العقود اما الهبات والتبرعات ان لم يكن فيها العوض فللموهوب والمتبرع ان يستفيد من الاشياء الموهوبة والمتبرعة كما اجاز له الواهب والمتبرع- وهذا كله نتيجة عقد عقده الفریقان او فريق واحد ان كانت العقود بنوع الذى يلزم على فريق ولا يلزم على الثانى-

### اقتراحات وتوصيات

- نظرا الى البحث لا بد لافراد المجتمع الاسلامى واصحاب العلم والمحققين ان يلاحظوا الاقتراحات والتوصيات الآتية:
- لا بد للناس ان يلاحظوا في عقودهم احكام الشرع المذكورة في عدة تقسيمات العقد كى ياكلوا ويستعملوا المباح ولا يقربوا الحرام-
- ان العلماء قد حققوا وكتبوا كثيرا على هذا الموضوع ولكن تطبيق عقود التجارات العصرية بالعقود الشرعية المباحة ضرورى كى ينطبق احكام الشريعة على المعاملات والعقود اليومية الحديثة-
- لا بد ان يصرح الامور المباحة والمحرمة بالامثلة ضمن بحث اقسام العقود كى يحذر الناس من الحرام والممنوع فعلى الباحثين ان يكتبوا على هذه الموضوعات-

### المصادر والمراجع

- 1 ابن منظور الأفرقي، محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب، ط الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان، باب العين، 309/9 وما بعضها؛ الفيروز آبادى، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ط: الثالثة، المطبعة الأميرية، مصر، مادة (عقد)، 312/1-313؛ الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير، ط: الخامسة، 1922م، مطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 575/2؛ ابن فارس، ابو الحسن احمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط، 1399هـ- 1979م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 86/4.
- 2 ابن منظور، لسان العرب، باب العين، 309/9 وما بعضها.
- 3 المائة، 5: 1
- 4 البقرة، 2: 235

- 5 ابن منظور، لسان العرب ، (عقد)، 311/9؛ الفيومي، المصباح المنير، 575/2؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، 86/4.
- 6 على الخفيف، احكام المعاملات الشرعية، 1429هـ-2008م، دارالفكر العربي، القاهرة، مصر، ص: 186
- 7 ابو زهرة، محمد، الملكية ونظرية العقد، دارالفكر العربي، القاهرة، مصر، ص: 181
- 8 ابن همام، كمال الدين محمد بن عبدالواحد السراسي، فتح القدير، تعليق وتخریج: شيخ عبدالرزاق المهدي، ط: الأولى، 1424هـ-2003م، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 177/3
- 9 قدری باشا، مرشد الحبران لمعرفة أحوال الإنسان، ط2، 1308هـ، المطبعة الكبرى الاميرية، مصر: مادة: 168، ص: 27
- 10 ابو زهرة، محمد، الملكية ونظرية العقد، ص: 199
- 11 على الخفيف، احكام المعاملات الشرعية، ص: 185
- 12 علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ط1423 هـ-2003م، دارعالم الكتب، الرياض، مادة: 103، 105/1،
- 13 أبو البقاء ايوب بن موسى الكفوي، كتاب الكليات، تحقيق دعدنان درويش ومحمد المصري، ط 1419هـ - 1998م ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، 292/1.
- 14 منقول من موقع: <http://www.moqatel.com>
- 15 خلاصة كلام مصطفى احمد الزرقاء، المدخل الفقهي العام، الباب السادس، نظرية العقود وما لها في الفقه، ط: الأولى، 1418هـ-1998م، دارالقلم، دمشق، 384/1.
- 16 وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط2، 1405هـ-1985م، دارالفكر، دمشق: 82/4
- 17 مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 636-635/1.
- 18 بيع الملاقيح: هوبيع ما ستحمل به اناث الحيوان. وبيع المضامين: هو ما سيتولد من فحول الحيوان. (ابن عابدين، محمد أمين، ردالمحتار على الدرالمختار، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالمعبود، ط: الخاصة، 1423هـ-2003م، دارعالم الكتب، الرياض، السعودية، 237، 238/7؛ ابن الهمام، فتح القدير، 375، 376/6.
- 19 ابن الهمام، فتح القدير، 375، 376/6، ابن قدامة، المقنع معه الشرح الكبير والإنصاف، الطبعة الأولى: 1414هـ-1993م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 106، 107/11؛ مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 635/1.
- 20 التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي، التلويح على التوضيح،، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 123/2؛ الزركشي، بدرالدين محمد بن بهادر، المنثور في القواعد، الطبعة الثانية: 1405هـ-1985م، شركة دار الكويت للصحافة، 409/2؛ الرملي، لشمس الدين محمد الرملي الأنصاري، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، سنة الطبعة: 1414هـ-1993م، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 450-451/3؛ الدسوقي، محمد عرفه، حاشية على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عليش، دارالفكر، بيروت، 53/3، علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، (مادة: 109)، 108/1؛ الأسنوي، جمال الدين عبدالرحيم، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، عالم الكتب، 95/1 : نجم

- الدين سلمان بن عبد القوي الطوفي، شرح مختصر الروضة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، 1407 هـ - 1987 م، 1/441-445: الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، ط: الأولى، 1427 هـ-2006، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، 235/30؛ مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 636/2؛ اليمى، محمد عبدالعزيز بن سعد، الشرط الجزائري وأثره في العقود المعاصرة، ص: 263.
- 21 علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ( مادة: 109)، 1/108؛ ابن عابدين، والمختار، 234/7 الكاساني، بدائع الصنائع، 305/5؛ ابن النجيم، زين الدين بن ابراهيم، الأشباه والنظائر، دارالفكر، الطبعة الأولى: 1403 هـ-1983 م، ص 400، 401؛ الزركشي، المنشور في القواعد، 409/2؛ الموسوعة الفقهية، 235/30؛ الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 636/2؛ محمد عبدالعزيز اليمى، الشرط الجزائري وأثره في العقود المعاصرة، ص: 264.
- 22 الكاساني، بدائع الصنائع، 305/5؛ ابن النجيم، الأشباه والنظائر، ص 400، 401؛ ابن عابدين، رد المحتار، 234/7؛ ابن الهمام الحنفي، فتح القدير، 367/6 وما بعدها؛ الموسوعة الفقهية، 110، 111/8.
- 23 ابن عابدين، رد المحتار، 234/7؛ الكاساني، بدائع الصنائع، 305/5؛ ابن الهمام الحنفي، فتح القدير، 367/6 وما بعدها؛ ابن النجيم، الأشباه والنظائر، ص: 400، 401؛ الزركشي، المنشور في القواعد، 409/2؛ الموسوعة الفقهية، 111/8.
- 24 الزركشي، المنشور في القواعد، 400/2.
- 25 السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، والرياض، الطبعة الثانية: 1418 هـ-1997 م، 20، 21/2؛ ابن النجيم، الأشباه والنظائر، ص: 399-400؛ الزركشي، المنشور في القواعد، 397-400/2؛ ابن قدامة، المغني، 48/6؛ الموسوعة الفقهية، 228، 229/30.
- 26 الزركشي، المنشور في القواعد، 400/2.
- 27 الزركشي، المنشور، 402/2؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 28/2؛ الموسوعة الفقهية، 29/7.
- 28 السيوطي، الأشباه والظائر، 26/2؛ الزركشي، المنشور، 406/2؛ ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبدالرحمن، تحرير القواعد وتقرير الفوائد، دار ابن عفا، 353/1؛ الكليوبي الحنفي، عبد الرحمن بن محمد سليمان، مجمع الأئمة، الطبعة الأولى: 1419 هـ، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، 271/4؛ أبو اسحاق الشيرازي، المهذب، الطبعة الأولى: 1417 هـ، دارالقلم، دمشق، و الدار الشامية، بيروت، لبنان، 198/3؛ الشريبي، شمس الدين محمد بن الخطيب، مغني المحتاج شرح مهج الطالبين، ط: الأولى، 1418 هـ 1998 م، دارالمعرفة، بيروت، لبنان، 168/2؛ ابن قدامة، المغني، 445، 446/6؛ الموسوعة الفقهية، 231، 232/30.
- 29 السرخسي، شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 56، 57/12؛ الكاساني، بدائع الصنائع، 123/6، كليوبي الحنفي، مجمع الأئمة، 491/3؛ الشريبي، مغني المحتاج، 516/2؛ الموسوعة الفقهية، 130/42.
- 30 علي حيدر، درر الحكام شرح المجلة، (مادة: 113)، 109/1؛ ابن عابدين، رد المحتار، 234/7؛ الموسوعة الفقهية، 236/30؛ محمد عبدالعزيز يميني، الشرط الجزائري وأثره في العقود المعاصرة، ص: 266؛ الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 638/2.

- <sup>31</sup> علي حيدر، درالحكام شرح المجلة، (مادة:113)، 109/1؛ ابن عابدين، رد المحتار، 234/7؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 31/2؛ الشريبي، مغني المحتاج، 21/2؛ الموسوعة الفقهية، 236، 237/30، الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 638، 639/2.
- <sup>32</sup> الزركشي، المنتور، 703/2؛ ابن رجب، القواعد، 375/1 وما بعدها؛ الموسوعة الفقهية، 234/30، الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 640/1، محمد عبدالعزيز اليميني، الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة، ص:268.
- <sup>33</sup> ابن رجب، القواعد، 390/1؛ الموسوعة الفقهية، 234/30؛ محمد عبدالعزيز اليميني، الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة، ص269.
- <sup>34</sup> الزركشي، المنتور، 322، 323/2؛ الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 641/1؛ محمد عبد العزيز اليميني، الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة، ص270.
- <sup>35</sup> الزركشي، المنتور، 323/2؛ السيوطي، الأشباه والنظائر، 30/2؛ الزرقاء، والمدخل الفقهي العام، 641/2.
- <sup>36</sup> الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 641/2؛ محمد عبد العزيز اليميني، الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة، ص271.
- <sup>37</sup> علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ( مادة:1548-1549)، 42-35/4؛ الدرديري، الشرح الصغير، 336/3.
- <sup>38</sup> ابن قدامة، المغني، 481/6؛ الشريبي، مغني المحتاج، 167/2، الزرقاء، المدخل الفقهي العام، 646/2.
- <sup>39</sup> السيوطي، الأشباه والنظائر، 28/2؛ الموسوعة الفقهية، 29/7.